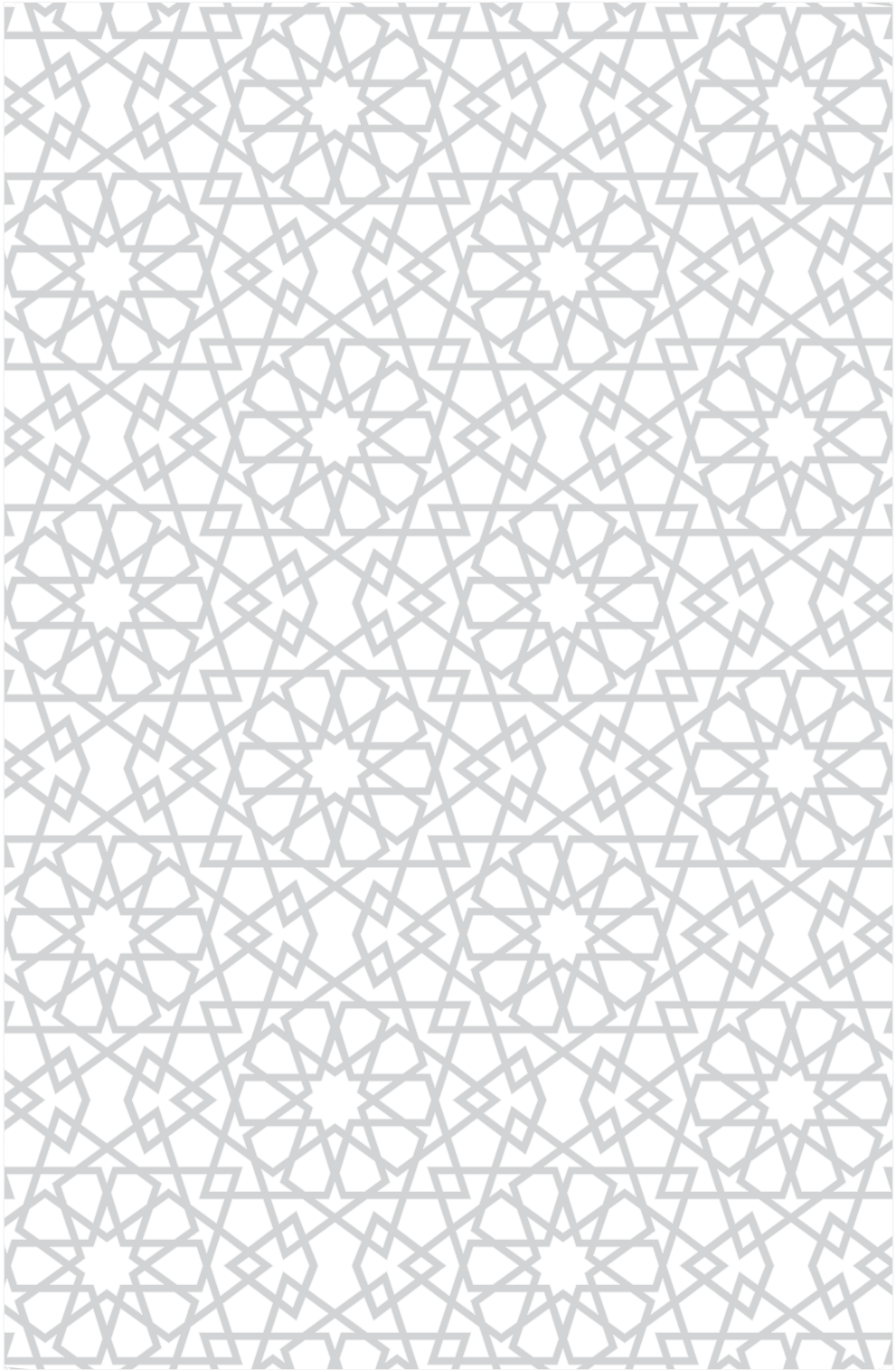


المُعْيَارُ الشَّرْعِيُّ رَقْمٌ ٤٣

الإِفْلَاسُ



# المُحتَوَى

## رقم الصفحة

التقديم	١٠٨٦
نص المعيار	١٠٨٧
١- نطاق المعيار	١٠٨٧
٢- تعريف الإفلاس والتفليس	١٠٨٧
٣- الحكم الشرعي للإفلاس	١٠٨٧
٤- مراحل الإفلاس	١٠٨٨
٥- آثار التفليس	١٠٨٩
٦- حق الرجوع في المبيع على المدين إذا أفلس (حق الاسترداد)	١٠٩١
٧- بيع أموال المفلس، وما يترك له	١٠٩١
٨- قسمة أموال المفلس بين الغرماء	١٠٩٢
٩- تطبيقات خاصة بالمؤسسات	١٠٩٣
١٠- فك الحجر عن المفلس	١٠٩٤
١١- تاريخ إصدار المعيار	١٠٩٤
اعتماد المعيار	١٠٩٥
الملاحق	
(أ) نبذة تاريخية عن إعداد المعيار	١٠٩٦
(ب) مستند الأحكام الشرعية	١٠٩٨
(ج) التعريفات	١١٠٢





الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا  
ونبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

## التَّقديمُ

يهدف هذا المعيار إلى بيان أحكام الإفلاس والظروف التي تسبقه سواء  
تعرضت له المؤسسات أم الشركات أم الأفراد الذين تتعامل معهم المؤسسات<sup>(١)</sup>،  
وسواء كان الشخص تاجرًا أم غير تاجر.

والله الموفق،،،

---

(١) استخدمت كلمة (المؤسسة / المؤسسات) اختصارًا عن المؤسسات المالية الإسلامية.

## نَصُّ الْمَعْيَارِ

### ١. نطاق المعيار:

يتناول هذا المعيار الأحكام الشرعية المتعلقة بالإفلاس؛ من حيث موجهه وما يترتب على تعرض المؤسسة له أو عملائها من مؤسسات وأفراد، سواء كانوا تجارًا أم لا، أو الحكم على المؤسسة به، وآثاره، وبخاصة بيع موجوداتها وقسمتها بين الدائنين، وما تنتهي به حالة الإفلاس.

ولا يتناول الإعسار (بالمعنى الفقهي) ولا نقص السيولة ولا المماطلة دون أن تؤدي إلى الحكم بالإفلاس.

### ٢. تعريف الإفلاس والتفليس:

الإفلاس هو: أن تكون الديون الحالة على المدين أكثر من ماله.

والتفليس هو: حكم القاضي على المدين بالإفلاس بمنعه من التصرف في ماله.

### ٣. الحكم الشرعي للإفلاس:

١ / ٣ يجب ديانة على من أحاطت ديونه بموجوداته الامتناع عن أي تصرف يضر الدائنين ولو لم يحكم عليه بالتفليس.

٢ / ٣ يجب على الجهات المختصة تفليس من تحيط به الديون بزيادتها عن موجوداته، وإيقاع الحجر المالي على تصرفاته في حال طلب الدائنين مع مراعاة الشروط المذكورة في البند ٣ / ٤.

٣ / ٣ إذا حكم على المدين بالإفلاس فيجب توثيقه والإشهاد عليه حسبما تقتضيه الإجراءات الرسمية.

#### ٤. مراحل الإفلاس:

١ / ٤ المرحلة الأولى: مطالبة المدين بسداد ما عليه بالمحاسبة (قسمة الغرماء)، ومنعه عن التبرعات، والإقراض، والمحابة في البيع والشراء، مع الاستعانة بالجهات المختصة.

٢ / ٤ المرحلة الثانية: إذا امتنع المدين من سداد ما عليه للدائنين يحق لهم القيام على المدين (الادعاء عليه) تمهيداً لطلب تفليسه، ولهم الاستعانة بالجهات المختصة، لاتخاذ ما يلي:

١ / ٢ / ٤ المنع من التبرعات.

٢ / ٢ / ٤ المنع من الإقراض.

٣ / ٢ / ٤ المنع من المحابة.

٤ / ٢ / ٤ المنع من الإقرار بمال لمن يتهم عليه، أي للقرابة حتى الدرجة الرابعة. وما في حكمها بالنسبة للمؤسسات، مثل الشركات الزميلة والتابعة.

٥ / ٢ / ٤ المنع من تعجيل أداء الدين الذي لم يحلّ أجله.

٤ / ٢ / ٦ المنع من دفع شيء من موجوداته لبعض الدائنين، أو البيع أو الشراء إليهم بالمحاباة.

٤ / ٢ / ٧ المنع من السفر الضار بالدائنين، إلا بتعيين كفيل بالنفس لإحضاره عند الحاجة، أو تقديم كفلاء إضافيين.

٤ / ٣ يشترط للحكم بتفليس المدين ما يلي:

٤ / ٣ / ١ طلب التفليس من الدائنين بديون حالة أكثر من ماله، مع مراعاة ما سيأتي في البند ٥ / ٦.

٤ / ٣ / ٢ أو طلب المدين نفسه، إلا إذا اعتبرت الجهة القضائية المختصة ذلك من قبيل التفليس الاحتيالي.

٤ / ٤ لا يكلف الدائنون إثبات أنهم جميع الدائنين، وإذا ظهر غريم آخر له ديون قبل القسمة شاركهم فيها، وإذا ظهر بعدها ينظر الحكم الممين في البند ٨، على أن تراعى الإجراءات النظامية بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٤ / ٥ يختص القضاء بالحكم بالتفليس.

## ٥. آثار التفليس:

يترتب على تفليس المدين ما يلي:

٥ / ١ عدم نفاذ إقراره بعد التفليس بشيء من أمواله المحجور عليه بها لأحد، سواء كان الإقرار بدين قبل التفليس أم بعده، إلا إذا صدقه الدائنون أن دينه ثابت قبل التفليس.

٢ / ٥ تعلق ديون الغرماء بالمال الموجود للمدين عند الحجر، وما يحدث له من مال بغير تعامله؛ مثل الهبات، مع بقاء أمواله على ملكه إلى أن يتقرر بيعها لقسمتها على الدائنين.

٣ / ٥ عدم نفاذ تصرفاته المستأنفة اللاحقة؛ مثل البيع أو الهبة أو الوقف، مع استثناء التصرفات المتعلقة بمعاملات سابقة؛ مثل الفسخ بالعيب وخيار الشرط، ويطبق عدم نفاذ ما سبق أعلاه على فترة الرّيبة، وهي السابقة للتفليس حسبما تقدّره الجهة المختصة.

٤ / ٥ بعد الحكم بالتفليس تتعلق بذمته - لا بأموال التفليسة - جميع التصرفات الجديدة بالبيع أو الشراء، أو الإقرار، أو الضمان، ويطالب بما يلزمه بذلك بعد فك الحجر. وليس لمن ثبتت لهم حقوق في ذمته مشاركة الغرماء.

١ / ٥ / ٥ تحل جميع الديون المؤجلة التي على المفلس بالرغم من عدم حق أصحابها بطلب التفليس، ويشترك أصحابها في القسمة مع أصحاب الديون الحالية.

٢ / ٥ / ٥ إن أفلس المستأجر أثناء مدة الإجارة فإن المؤجر يكون أسوة للغرماء في أجرة المدة التي استوفيت فيها المنفعة. أما بالنسبة للمدة الباقية فللمؤجر الخيار؛ إما أن يفسخ الإجارة، وإما أن يستمر في الإجارة ويدخل في التفليسة لأجرة باقي المدة مع تمكين المستأجر من الانتفاع إلا أن يرى القاضي مصلحة الغرماء في استمرار الإجارة، فيستوفي المؤجر أجرته كاملة.



٦ / ٥ يجوز المصالحة على تخفيض الديون المؤجلة التي حلت بالتفليس بموافقة الدائنين، ويطالب الكفلاء بأداء ما وقع الصلح عليه لا بما ضمنوه.

٧ / ٥ لا تحلّ الديون المؤجلة التي للمفلس، وتعتبر الديون الثابتة قبل التفليس داخلة في التفليسة.

٨ / ٥ تمتنع بعد القسمة - قضاء - مطالبة المدين بالباقي من الديون، ويجب على المفلس - ديانة - استكمال قضاء جميع الديون.

## ٦. حق الرجوع في المبيع على المدين إذا أفلس (حق الاسترداد):

حق الاسترداد (الذي يعطي من وجد ما باعه بعينه لدى المفلس الحق في الاسترداد للعين، أو الدخول في التفليسة) يثبت للبائع الذي لم يقبض أي جزء من ثمن المبيع.

## ٧. بيع أموال المفلس، وما يترك له:

١ / ٧ تباع الجهة المختصة ما للمفلس من مال - باستثناء ماسيأتي بيانه - سواء في ذلك بيع العملات المختلفة عن عملة التفليسة، أو المثليات، أو الأسهم، أو العروض (السلع أو البضائع)، أو العقار مع التمهّل ببيع العقار لمدة مناسبة. ويراعى هذا الترتيب في البيع، مع الاستقصاء في الثمن والتأكد من عدم إمكانية الزيادة في البيع بالمزاد؛ فإن لم يبلغ الثمن قيمة المبيع يعاد المزاد مرة ثانية لكي يبلغها وإلا فيباع في المرة الثالثة بأيّ ثمن وصلت إليه المزايدة. والأولى اشتراط الخيار - إن أمكن - للمدة المناسبة للمبيع.

٢ / ٧ يستثنى من البيع: آلات صنعة المدين إن كان صانعًا، وما يحتاجه للاستمرار في التجارة إن كان تاجرًا، والمسكن المناسب؛ وإذا كان أكثر من المناسب يباع ويشترى له مسكن مناسب. كما تستثنى النفقة اللازمة له ولمن يعوله ما دام مفلسًا إلى أن يفك الحجر عنه، وكذلك للمؤسسات بما يتناسب معها.

٣ / ٧ لا يلزم المفلس بالتكسب ولا بالاقتراض إذا لم يكف ما تحصل من أمواله لسداد ديونه.

## ٨. قسمة أموال المفلس بين الغرماء:

١ / ٨ الأولى المبادرة بالقسمة دون الإفراط في الاستعجال بما يضر المفلس. ولا يلزم تأخير القسمة إلى استكمال بيع جميع التفليسة بل يمكن تقسيم ما يتحصل بالتدريج، ويجب إن رغب الغرماء ذلك؛ مع مراعاة الإجراءات النظامية للتفليس بما لا يتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢ / ٨ يبدأ القاضي بقسمة ما كان من جنس الدين.

٣ / ٨ يراعى في القسمة ما يلي:

١ / ٣ / ٨ يبدأ بأجرة مقدمي الخدمات للبيع والقسمة، وهم: مدير التفليسة ومساعدوه.

٢ / ٣ / ٨ ثم بمن لهم رهون حسب أحكام الرهن.

٣ / ٣ / ٨ يحق للأجير المشترك (الصانع) والمؤجر لوسيلة نقل حبس ما يدهما من موجودات المفلس لاستيفاء الأجرة كاملة من

أموال التفليسة، وتدخل تلك الموجودات في التفليسة بعد استيفاء الأجرة.

٤ / ٣ / ٨ من وجد عين ماله في التفليسة فهو أحق بها؛ وذلك مثل الأمانات، والمحافظ، والصناديق الاستثمارية، ورأس مال المضاربة أو الوكالة، وحصّة غير المفلس في المشاركة التي تديرها المؤسسة التي أفلسّت أما إن كان مفلسًا فيكون الحق في ذلك لتفليسته.

٥ / ٣ / ٨ يقسم الباقي بين الغرماء بالمحاصة فيما تحصل بنسبة دين كلّ منهم إلى مجموع الديون (قسمة غرماء).

٤ / ٨ إذا ظهر دين على المفلس بعد القسمة، يرجع صاحبه على كل دائن بقسطه بالتراضي أو بالتقاضي.

## ٩. تطبيقات خاصة بالمؤسسات:

١ / ٩ يدخل في التفليسة ما يأتي:

١ / ١ / ٩ الحسابات الجارية لدى المؤسسة؛ لأنها ديون عليها، فيقتصر تحملها على المؤسسة، ولا تحمّل على أصحاب حسابات الاستثمار.

٢ / ١ / ٩ جميع الديون الثابتة على المؤسسة.

٢ / ٩ لا تدخل في التفليسة الأوعية الاستثمارية المستقلة عن المؤسسات في مصادرها وعوائدها؛ مثل الودائع المقيّدة (المخصصة) والصناديق والمحافظ، وموجودات الصكوك؛ في حال اقتصار حق المؤسسة على

إدارتها على أساس الوكالة بمقابل أو المضاربة، وعدم ملكيتها لها كلياً أو جزئياً.

٣/٩ لا تدخل في التفليسة جميع الموجودات التي في حيازة المؤسسة على سبيل الوديعة للحفظ؛ مثل الأوراق المالية للغير، ومحتوى صناديق الأمانات.

#### ١٠. فك الحجر عن المفلس:

١/١٠ إذا اقتسم الغرماء ما تحصل مع المفلس، انفك الحجر بإصدار حكم قضائي، وإشهار ذلك حسبما يقضي به العرف أو الأنظمة.

٢/١٠ إذا ظهر للمفلس بعد فك الحجر عنه أصل مال بغير تعامل؛ مثل الهبات، فإنه يحجر عليه أيضاً لقسمة ذلك المال الحادث على الغرماء الثابتة ديونهم قبل الحجر. وإذا كانت النظم تمنع من المطالبة بالتفليس إلا بعد مدة زمنية محددة، فإن الباقي من الدين يظل في ذمة المدين ديانةً.

٣/١٠ لو تداين المفلس بعد فك الحجر عنه ووجد له مال بتعاملات جديدة، ثم حجر عليه ثانياً، فإن المال الحادث لا يدخل في قسمته أحد من الأولين مع الدائنين الجدد. أما إذا كان المال قد حدث بغير تعامل، نحو الهبة، فإنهم يدخلون في قسمته ديانةً.

#### ١١. تاريخ إصدار المعيار:

صدر هذا المعيار بتاريخ ١٤ جمادى الآخرة ١٤٣١ هـ الموافق ٢٨ أيار (مايو) ٢٠١٠ م.

## اعْتِمَادُ الْمَعْيَارِ

اعتمد المجلس الشرعي معيار الإفلاس في اجتماعه رقم (٢٧) المنعقد في  
مملكة البحرين في الفترة من ١٢ - ١٤ جمادى الآخرة ١٤٣١ هـ الموافق ٢٦ - ٢٨  
أيار (مايو) ٢٠١٠ م.



## مُلْحَق ( أ )

### نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قررت الأمانة العامة تكليف مستشار شرعي لإعداد دراسة بشأن الإفلاس في ١٤ جمادى الآخرة ١٤٣٠ هـ الموافق ٧ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ م.

وفي اجتماع لجنة المعايير الشرعية الذي عقد بتاريخ ٢٠ شوال ١٤٣٠ هـ الموافق ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٩ م في دبي - (الإمارات العربية المتحدة) ناقشت اللجنة مسودة مشروع معيار الإفلاس وأدخلت التعديلات اللازمة.

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٢٥) المنعقد في مملكة البحرين في الفترة من ٢-٤ ذي القعدة ١٤٣٠ هـ الموافق ٢١-٢٣ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٩ م، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

عقدت الأمانة العامة جلسة استماع في مملكة البحرين بتاريخ ٢٧ صفر ١٤٣١ هـ الموافق ١١ شباط (فبراير) ٢٠١٠ م، وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي طرحت خلال الجلسة، وقام عضو من المجلس الشرعي بالإجابة عن الملاحظات، والتعليق عليها.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٢٦) المنعقد في مملكة البحرين في الفترة من ٢٤-٢٦ ربيع الأول ١٤٣١ هـ الموافق ١٠-١٢ آذار (مارس) ٢٠١٠ م،

التعديلات التي اقترحها المشاركون في جلسة الاستماع وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة.

ناقش المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (٢٧) المنعقد في مملكة البحرين في الفترة من ١٢-١٤ جمادى الآخرة ١٤٣١هـ الموافق ٢٦-٢٨ آيار (مايو) ٢٠١٠م مشروع المعيار، وأدخل التعديلات التي رأها مناسبة وتم اعتماد المعيار.

راجعت لجنة صياغة المعايير الشرعية في اجتماعها المنعقد في الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٧ شعبان ١٤٣٦هـ الموافق ٢٥ مايو ٢٠١٥م المعيار، وبعد المداولة والمناقشة أقرت اللجنة بعض التعديلات المتعلقة بالصياغة التي رأتها مناسبة، واعتمد المعيار بصيغته المعدلة الحالية.



## مُلْحَقُ (ب)

### مستند الأحكام الشرعية

- مستند وجوب امتناع المستغرق بالديون عن التصرفات الضارة بالدائنين حديث: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يَرِيدُ أَدَاءَهَا أَذَى اللَّهُ عَنْهُ، وَمَنْ أَخَذَهَا يَرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ».
- مستند وجوب الحكم بالإفلاس والحجر على من أحاطت به الديون فعُلَّ النبي ﷺ؛ حيث حجر على معاذ بن جبل رضى الله عنه وباع ماله في دين كان عليه وقسمه بين غرمائه<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الجمهور وفيهم أبو يوسف ومحمد، وهو المفتى به عند الحنفية خلافاً لأبي حنيفة.
- تعدد المراحل الثلاث هو مذهب المالكية. وهو ما عليه القوانين، والإفلاس لا بدّ فيه من الرجوع إليها وإلى حكم القضاء.
- مستند اشتراط أن يكون طلب التفليس من أصحاب الديون الحالة أنه لا مطالبة بالدين المؤجل، ولو طوّل به المدين لم يلزمه الأداء؛ لأنّ للأجل نصيباً في الثمن.

---

(١) أخرجه البيهقي في سننه ٤٨/٦ متصلاً ومرسلاً، والمرسل أصح (وينظر: التلخيص الحبير ٣٧/٣ كما في الموسوعة ٣٠١/٥).



• مستند حق المدين في طلب تفليس نفسه هو مذهب الشافعية، ولأن من مصلحته استقرار حالته المالية، واستثنى المعيار التفليس الاحتياالي حسب قناعة القضاء.

• مستند اشتراط القضاء للحكم بالإفلاس فعلُ النبي ﷺ في شأن معاذ، ولأن الإفلاس يحتاج إلى نظر واجتهاد فلا بد فيه من القضاء.

• مستند عدم نفاذ إقرار المفلس بالمال -إلا بتصديق الدائنين- وعدم نفاذ تصرفاته الناقلة للملك هو دفع الضرر عن الدائن لحديث: «لا ضرر ولا ضرار».

• مستند تعلّق التصرفات الجديدة بذمة المفلس أنّ حق الدائن يتعلق بالمال الموجود عند التفليس، فلا ضرر من تعلّق التصرفات الجديدة بذمة المدين لأنها صالحة للالتزام.

مستند الاتجاه الذي يعطي الدائن حق الاسترداد - وهو ما ذهب إليه المالكية والشافعية والحنابلة وبعض السلف، وهو ما عليه أكثر الأنظمة: الحديث الذي رواه البخاري<sup>(١)</sup>: «يثبت حق الرجوع للبائع إذا وجد المبيع بعينه لدى المشتري المفلس يخير بين أخذه وبين تركه ومشاركة الغرماء في القسمة بالثمن، وذلك بالشروط التالية:

أ. كون المفلس حيّاً إلى حين الرجوع أو استمرار المؤسسة أو الشركة.

ب. بقاء جميع العوض في ذمة المفلس، أمّا إن أخذ بعضه فيختر.

ج. بقاء العين كلها في ملك المفلس، أمّا إن تلفت أو بعضها

(١) فتح الباري ٦٦/٥، ومسلم ١١٩٣/٣.

أو خرجت من ملكه ببيع أو هبة أو وقف، فإنه يسقط الحق في الاسترداد للباقي، إلا إذا كانت الصفقة لمتعدد.

د. كون العين بحالها لم تختلط بما لا تتميز منه، ولم تتغير صفتها بما يزيل اسمها أو ينقص ماليّتها.

هـ. ألا يتعلق بها حق الغير، كما لو رهنها المفلس إلا إذا أسقط صاحب الحق (المرتهن) حقه في الرهن.

هذا وإن حق الاسترداد فسح للبيع، ويقع بالقول أو بما في حكمه، وهو على الفور، ولا يحتاج لحكم قاضي ولا لمعرفة المرجع فيه أو القدرة على تسليمه. على أنه إذا نقصت العين أو قيمتها أو زادت زيادة متصلة؛ مثل السمن في المواشي، واختار الاسترداد: فليس له غيرها. أمّا إن زادت زيادة منفصلة: فالزيادة للمفلس.

ولا يمنع من حق الاسترداد للأرض بناء المفلس فيها، أو غرسها بأشجار؛ فيخير الدائن بين قلع المفلس البناء والغرس مع ضمانه النقص، أو أخذ البناء والغرس بقيمته. أما الأرض المزروعة، فيبقى الزرع إلى حصاده بلا مقابل.

ومستند الاتجاه الآخر غير الآخذ بحق الاسترداد أنّ حديث الصحيحين يخالف مقتضى الأصول؛ وهو بقاء ذمة المفلس واستقرار حق الدائن فيها، واحتجّوا بحديث: «أيما رجل مات أو أفلس فوجد بعض غرمائه ماله بعينه فهم أسوة الغرماء»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه الدارقطني مرسلًا، والمرسل حجة عند الآخذين بهذا الاتجاه وهم الحنفية وبعض السلف. وينظر: الموسوعة الفقهية ٣١١/٥ وما أحالت إليه من مراجع المذاهب التي أثبتت حق الاسترداد. وفي تفصيل ما يتعلق بحق الاسترداد من أحكام.

- مستند عدم دخول الأمانات بأنواعها في التفليسة أنها ليست مالا للمفلس، والحجر يقع على ماله فقط دون مال الغير المؤتمن عليه.
- مستند اشتراط حكم قضائي لفك الحجر عن المفلس؛ لأنه يحتاج إلى نظر واجتهاد، كما هو الحال في التفليس نفسه.



## مُلْحَقُ (ج)

### التعريفات

#### الإعسار:

عدم القدرة في الحال على أداء ما ترتب في الذمة من حقوق مالية.

#### الحجز الاحترازي أو التحفظي أو الاحتياطي:

حجز سريع ومبسط يهدف إلى وضع أموال المدين تحت رقابة القضاء، ليتحقق الدائن من عدم وجود خطر يهدد استيفاءه لدينه<sup>(١)</sup>.



---

(١) معجم مصطلحات الشريعة والقانون، د. عبد الواحد كرم ١٥٦.